مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: السياسة الخارجية البريطانية تجاه القضية الفلسطينية منذ العام 2003
اسم الكاتب: م.د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، م.د. ضاري سرحان حمادي الحمداني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7753
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Tikrit Journal For Political Sciences

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i11.142

TJFPS

ISSUE 11

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

السياسة الخارجية البريطانية تجاه القضية الفلسطينية منذ العام 2003

" British Foreign Policy towards the Palestinian Issue Since 2003 "

Mustafa Ibrahim Salman Al-Shammari [a]
Center of Strategic and International Studies [a]
Dhari Sarhan Hamadi Al-Hamadani [b]
University of Tikrit/ College of Political Science [b]

م. د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري [a] *
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد
م. د. ضاري سرحان حمادي الحمداني [b]
جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية [b]

Article info.

Article history:
- Received 19 July. 2017
- Accepted 10 August. 2017
- Available online 30 Sept. 2017

Keywords:
- Foreign Policy
- British
- The Palestinian cause
- Since 2003
- Israel

©2017. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The topic area of that's paper dealing with role of Britain in established of Israel, so the paper argued the historical developments of Palestinian question and Role of Britain Government toward peace process since 1992, and then its insight toward plan of Palestinian State.

That's paper also argued the British Policy toward Israeli violations toward Palestinians people, and increased with settlement policy by many procedures like demolition of houses, or lands confiscation, the researcher argued the Britain position toward that's violations beside the political developments which happens in Britain after Theresa May took over the power in Ten Downing Street.

*Corresponding Author: Ibrahim Salman Al-Shimary ,E-Mail: dr.mustafa@cis.uobaghdad.edu.iq
Tel: , Affiliation: Center of Strategic and International Studies/Baghdad University

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 19/ 2017/07
- القبول : 2017/19\10
- النشر المباشر: 30/ 2017/09

الكلمات المفتاحية :
- السياسة الخارجية
- بريطانية
- القضية الفلسطينية
- منذ العام 2003
- اسرائيل

الخلاصة : أسهمت بريطانيا في تأسيس (إسرائيل) في قلب الوطن العربي على أرض فلسطين العربية، وقد أدى ذلك إلى اضرار جسيمة لحقت بالفلسطينيين، ولهذا فان بريطانيا هي المسئولة تاريخياً عن كل ما لحق بالفلسطينيين من أضرار مادية ومعنوية، ومن أجل توضيح ذلك فقد تناول البحث التطورات التي شهدتها عملية السلام وتحديداً منذ العام 2002، فضلاً عن موقف الحكومة البريطانية من عملية السلام، ومن ثم رؤيتها لمشروع الدولة الفلسطينية.

وفي موازاة ما تقدم تناول البحث السياسة البريطانية تجاه الانتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين لا سيما وان هذه المرحلة شهدت تصاعد محموماً في الاستيطان سواء من حيث هدم منازل الفلسطينيين او مصادرة أراضيهم وغيرها، كما عرض البحث الموقف البريطاني من هذه الانتهاكات فضلاً عن التطورات السياسية للحكومة البريطانية الجديدة بزعامة (تيريزا ماي) تجاه القضية الفلسطينية.

المقدمة

تعد بريطانيا من الناحية التاريخية هي من أوجدت (إسرائيل) في الأراضي الفلسطينية، وذلك بناءً على وعد بلفور الذي أُعلن في 1917/11/2، وتضمن موافقة الحكومة البريطانية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وخلال مدة الانتداب البريطاني على فلسطين التي أستمرت من العام 1920 ولغاية 1948، كانت بريطانيا منحازة بصورة واضحة الى جانب اليهود على حساب سكان الأرض من الفلسطينيين، مما أدى الى نزوح جماعي للفلسطينيين مقابل توسع استيطاني ملحوظ لليهود، وما أن أعلنت بريطانيا نهاية الانتداب، حتى تم الإعلان عن قيام (الدولة الإسرائيلية) في 1948/5/14.

وبعيدًا عن الخوض بتفاصيل المراحل التاريخية فقد مرت القضية الفلسطينية بتطورات مهمة وأحداث عديدة حتى جعلت منها قضية الشرق الأوسط الأساسية، ومحور معظم المؤتمرات الدولية، وأبرز ملفات لقاءات القمة التي تعقد بين زعماء العالم حول منطقة الشرق الأوسط، وحتى الطامحين للعب دور في منطقة الشرق الأوسط فان القضية الفلسطينية توفر الأرض الخصبة لهم.

وعمومًا فإن هذا البحث سوف يركز على الموقف البريطاني الرسمي من أبرز وأهم التطورات المعاصرة للقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها عملية السلام، والإنتهاكات (الإسرائيلية) في الأراضي الفلسطينية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه محاولة علمية لرصد أهم التطورات السياسية التي شهدتها القضية الفلسطينية، لا سيما بعد تصاعد حدة الإنتهاكات (الإسرائيلية) في ظل تواطئ دولي واضح، وما سببه من معاناة كبيرة لأصحاب الأرض الأصليين من الفلسطينيين، ومن ثم بيان الموقف البريطاني من هذه التطورات والإنتهاكات، وكيف تعاملت معها.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في محاولة معرفة أبرز تطورات عملية السلام وتحديدًا منذ العام 2002، وما هو الموقف البريطاني الرسمي منها، ومن ثم معرفة أهم الإنتهاكات (الإسرائيلية) في الأراضي الفلسطينية ولا سيما القدس، وكيف تعاملت بريطانيا معها.

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفروض الاتية:

1- إن عملية السلام مرتبطة بدرجة أساسية بتوجهات القوى الدولية المؤثرة.

2- إن من مصلحة بريطانيا تفعيل عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية مما سيعزز تأثيرها السياسي في المنطقة العربية.

3- إن الإنتهاكات (الإسرائيلية) المستمرة في الأراضي الفلسطينية تعد أهم معوقات إقامة الدولة الفلسطينية.

منهجية البحث:

في إطار تناول موضوع البحث سيتم الاستعانة بمنهج التحليل الوصفي بعده أحد المناهج الملائمة لهذا البحث.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: الموقف البريطاني من عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية، وتناول تطورات عملية السلام وتحديداً منذ العام 2002، وموقف الحكومة البريطانية من عملية السلام، فضلاً عن رؤية الحكومة البريطانية وموقفها من مشروع إقامة الدولة الفلسطينية.

المطلب الثاني: تطورات السياسة البريطانية تجاه الإنتهاكات (الإسرائيلية) والقضية الفلسطينية، اذ شهدت الأراضي الفلسطينية تطورات خطرة بسبب الانتهاكات الإسرائيلية التي تسارعت كماً ونوعاً، وعليه ركز هذا المطلب على كيفية التعامل البريطاني مع الإنتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين، فضلاً عن تطورات السياسة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية خلال الحكومة الجديدة بزعامة (تيريزا ماي).

كما تضمن البحث خاتمة واستنتاجات كخلاصة لكل ما تم عرضة في البحث.

وعموماً سوف نتناول في هذا البحث السياسة الخارجية البريطانية تجاه تطورات القضية الفلسطينية وكما يأتي:

المطلب الأول– الموقف البريطاني من عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية:

نتناول في هذا المحور تطورات عملية السلام وتحديدًا منذ العام 2002، وذلك استنادًا الى رؤية الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش 2001 – 2009)، ومسألة إقامة الدولة الفلسطينية، ومن ثم كيفية تعامل الحكومة البريطانية مع هذه التطورات، وعلى النحو الآتي:

أولاً– تطورات عملية السلام منذ العام 2002:

ألقى الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش) في 2002/6/24، خطابًا تضمن رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، وشكلت فيما بعد الأساس لخطة (خارطة الطريق)، وتم الإعلان عنها رسميًا في 2003/4/30، وتشكلت من أجلها الرباعية الدولية التي تضم كلاً من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي، والأمم المتحدة، وروسيا، وأخذت على عاتقها تنفيذ خطة خارطة الطريق [1]. وتتضمن الخطة ثلاث مراحل الأولى انهاء العنف واجراء إصلاحات فلسطينية، والثانية إقامة الدولة الفلسطينية بحدود مؤقتة، والثالثة اجراء مفاوضات لتأسيس الدولة الفلسطينية بشكلها النهائي، والملاحظ على هذه الخطة إنها لم تتضمن أليات محددة أو ضمان الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، وفي المقابل عمل الجانب (الإسرائيلي) على افراغها من محتواها بشروط بدأت بمائة وانتهت بـ(14) شرطاً [2]. ويستند الجانب (الإسرائيلي) في ذلك الى عدم وجود شريك فلسطيني يمكن تحقيق السلام معه، ولعدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على محاربة (الإرهاب)، وعدم قدرتها على وقف عمليات فصائل المقاومة وجمع أسلحتها [3]. وتأتي هذه الخطة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لموازنة التداعيات السلبية لهذا الاحتلال على المنطقة العربية، وبعد تصاعد الضغوط البريطانية – الاوربية وحتى العربية لإيجاد تسوية وإعادة احياء عملية السلام [4].

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 71.

[2] أحمد إبراهيم محمود واخرون، **حالة الامة العربية 2006 – 2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 110.

[3] أحمد يوسف أحمد واخرون، **حالة الامة العربية 2005 النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 57 – 58.

[4] مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2002 – 2003** (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003)، ص 275.

والملاحظ أن الولايات المتحدة قد أصبحت بموجب خارطة الطريق صاحبة الدور المركزي في عملية السلام، وكان الدور الأمريكي يتمحور حول حث الأطراف على التفاوض، ونقل الأفكار، والتحاور بشأنها[1]. وعلى هذا الأساس حرصت الإدارة الامريكية على اعتبار خارطة الطريق المرجع الوحيد والأساس لعملية السلام، مما سيعزز الموقف الأمريكي مستقبلاً، لا سيما وانها تستأثر بملف عملية السلام منذ زمن، كما انها عملت بالوقت ذاته على إبعاد القوى الدولية والمنظمات الدولية عن إدارة هذا الملف، وتقوية (إسرائيل) وضمان أمن (إسرائيل) وتفوقها النوعي على العرب، ومن ثم توظيف حق النقض الفيتو في مجلس الأمن لمنع صدور أي قرار يدين (إسرائيل) [2].

وفي مطلع العام 2004، بدا واضحًا مدى التراخي الأمريكي في مسألة إقامة الدولة الفلسطينية، التي كان من المفترض أن تقام في العام 2005 بموجب خطة خارطة الطريق، وذلك بعد أن شكك وزير الخارجية الأمريكي حينها (كولن بأول) خلال زيارته للقدس في 2004/11/21، بإمكانية قيام الدولة الفلسطينية في العام 2005، وبعد إعادة انتخاب الرئيس (جورج دبليو بوش) لولاية ثانية في العام 2004، أشار الى إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية في العام 2009، مما اثار ردود فعل سلبية من الجانب الفلسطيني، إذ سيمنح (إسرائيل) المزيد من الوقت لمصادرة الأراضي الفلسطينية [3].

خلال هذه المرحلة شرعت (إسرائيل) بتجاوز خارطة الطريق والسعي الى فرض حل أحادي الجانب بالانسحاب من قطاع غزة في آب/2005، وما زاد من التعقيد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006/1/25، مما عدته (إسرائيل) عدم وجود شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه [4]. إذ ترفض حماس الشروط الموضوعة من قبل الرباعية الدولية مثل (الاعتراف بإسرائيل، واتفاقات السلام المعقودة سابقًا، والقاء السلاح)، وقد أسفر الانسحاب (الإسرائيلي) من قطاع غزة الى سيطرة حركة حماس على القطاع، وإن كان محاصرًا ومعزولًا [5]. وبالوقت ذاته استمرت (إسرائيل) بسياستها الاستيطانية الرامية

---

[1] علاء الدين محمد منصور، **الامن القومي الإسرائيلي وانعكاسه على عملية السلام مع الفلسطينيين 1991 – 2001** (غزة: رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، 2013)، ص 135.

[2] مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004** (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص ص 251 – 252.

[3] مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2004 – 2005** (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، ص 252.

[4] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص ص 94، 97، 98،

[5] تييري دو مونبريال، **عشرون عامًا قلبت موازين العالم من برلين الى بكين**، ترجمة: أمل الصبان وآخرون (القاهرة: المركز القومي للترجمة، الجزء الثاني، 2012)، ص ص 350، 394، 402.

الى ضم المزيد من أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية الى مستوطناتها وبموافقة من الولايات المتحدة، مما أضعف من إمكانية قيام الدولة الفلسطينية [1].

وقد أسفرت هذه التطورات عن توقف عملية السلام، لاسيما وان هناك ضغوط أمريكية وإسرائيلية قوية على الدول الاوربية والعربية بعدم التعامل مع حكومة حماس، كونها حكومة لـ(حركة إرهابية) يجب حصارها وإسقاطها، وبدلًا من إحترام إرادة الشعب الفلسطيني، فقد تم معاقبته على هذا الاختيار، وتم إطلاق يد إسرائيل لممارسة كل أنواع الاعتداءات العسكرية والضغوط السياسية والاقتصادية تحت ذريعة الدفاع عن النفس ومواجهة الإرهاب، وهذا يُعطي مؤشر مهم وهو ان تفعيل عملية السلام ومسار التسوية إنما هو رهن برغبة وقرار من الولايات المتحدة و(إسرائيل) وليس بسبب حركة حماس ومواقفها السياسية[2].

وبذلك يتضح أن خطة خارطة الطريق تمثل في ظل معطيات إطلاقها محاولة أمريكية لدعم سياستها في المنطقة العربية أكثر منها إيجاد حل حقيقي للقضية الفلسطينية، كما لم تحتوي في مضمونها أكثر من الاتفاقات السابقة التي لم تمنح الحد الأدنى من الحقوق للفلسطينيين، لاسيما وانها لم تضع اليات جادة أو مدد زمنية محددة لإقامة الدولة الفلسطينية، ومن أجل تحريك عملية السلام تقدمت الحكومة المصرية بمبادرة تقوم على مرحلتين الأولى التهدئة، والثانية مفاوضات الحل النهائي[3]. وبالفعل بدأت مجموعة من اللقاءات التي رعتها الحكومة المصرية وبدأت في 2007/1/3، وجمعت بين (ايهود أولمرت) و (محمود عباس)، التي تناولت قضية التهدئة بين (إسرائيل) وفصائل المقاومة الفلسطينية، إلا إن السلوك الإسرائيلي المتعنت لم يفضِ الى النتائج المرجوة من القمة، وفي 2007/11/20 تم عقد اجتماع آخر برعاية الحكومة المصرية وبهدف تحريك عملية السلام، فضلًا عن العديد من اللقاءات برعاية مصرية مع القادة العرب والأجانب وكبار المسئولين، وفي موازاة ذلك عقدت الأردن من جانبها لقاءات سواء مع الجانب الإسرائيلي أو مع الأطراف الدولية المعنية بهدف تفعيل مسار التسوية السلمية، وفي الواقع أن العام 2007 قد شهد العشرات من اللقاءات والاجتماعات بين أطرف الصراع مباشرة أي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو التي حصلت من قبل الأطراف المعنية بهذا الملف، ومن أجل تحريك عملية التسوية دعا الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) الى

---

[1] براء ميكائيل، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، ترجمة: د. رندة بعث (دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 220.

[2] مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2005 – 2006** (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006)، ص ص 294 – 295.

[3] محسن عوض وآخرون، **مقاومة التطبيع ثلاثون عامًا من المواجهة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص 57 – 58.

عقد مؤتمر دولي، وبالفعل تم عقد مؤتمر أنابوليس في 2007/11/27، وحضرته (43) دولة و(7) منظمات وهيئات دولية [1].

ودعا الرئيس (جورج دبليو بوش) في كلمته التي ألقاها في المؤتمر الى وضع حد للعنف، وإقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان بسلام، والانخراط في مفاوضات نشطة ومستمرة، وتم الاتفاق على تشكيل آلية أمريكية – إسرائيلية – فلسطينية، وبرئاسة أمريكية لمتابعة تنفيذ خطة خارطة الطريق، وكان أهم ما جاء في كلمته هو استخدام مصطلح (الدولة اليهودية) قائلاً: "وستفي الولايات المتحدة بالتزامها تجاه أمن (إسرائيل) كدولة يهودية ووطن للشعب اليهودي" [2]. وما ينطوي هذا المصطلح من دلالات خطرة على مستقبل القضية الفلسطينية.

وعمومًا فان مؤتمر أنابوليس جاء كجزءٍ من الحراك السياسي الأمريكي، إذ يمثل المؤتمر الخطوة الأخيرة في عهد الرئيس (جورج دبليو بوش)، كما إن المؤتمر مثل محاولة أمريكية لإضفاء طابع الجدية على اللقاءات بين اطراف الصراع المباشر، ومنحهم دعم سياسي دولي وعربي، وما يتضمنه من تعهد دولي لدعم التوصل الى حل نهائي، وفي الواقع ان هذا المؤتمر يعد من جانب آخر محاولة أمريكية لتكريس الانقسام الفلسطيني، ذلك ان تعزيز المسار التفاوضي الفلسطيني – الإسرائيلي يعد وسيلة لتهميش حماس وهزيمتها، فهذا المؤتمر هو محاولة إعادة بناء وتشكيل التحالفات الإقليمية في المنطقة الذي قسمته الى معسكرين: الأول "معسكر الاعتدال" ويشمل (إسرائيل) ومصر والأردن ودول الخليج العربية وبعض الدول العربية الأخرى، والثاني "معسكر التطرف" الذي يشمل ايران وسورية وحزب الله وفصائل المقاومة الأخرى، وبذلك فان المسعى الأمريكي يأتي من أجل أن تسير عملية السلام بمسار موازٍ مع عملية تطبيع العرب مع (إسرائيل) دون الانتظار الى حين الوصول الى تسوية نهائية كما تنص عليها المبادرة العربية [3].

وعليه فان مؤتمر أنابوليس جاء كحال غيره من المبادرات والمؤتمرات التي لم تفضِ الى شيء، بسبب غياب المقومات الضرورية للتوصل الى تسوية متوازنة، إذ لم يتمكن الفلسطينيون من الحصول على

---

[1] مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2007 – 2008** (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2008)، ص ص 309 – 310 و 316.

[2] للمزيد ينظر **مجلة الدراسات الفلسطينية**، كلمة للرئيس جورج بوش في افتتاح مؤتمر أنابوليس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 72، خريف 2007)، ص ص 175، 176،

[3] قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص ص 206 – 211.

الحد الأدنى من حقوقهم، وعليه فشل هذا المؤتمر في إيجاد تسوية سلمية وعادلة[1]. وما ساعد على ذلك هو نجاح (بنيانين نتنياهو) منذ تشكل حكومته الأولى في العام 2009، من اتباع أسلوب المراوغة من اجل خفض سقف المطالب الامريكية، وبعد التحلل من التزامات مؤتمر أنابوليس، تبنى استراتيجية تفاوضية قامت على أساس إبقاء مسار التسوية مستمرًا دون التوصل الى نتائج حقيقية، وبالوقت ذاته تقوم (إسرائيل) بتهويد الأرض وتقطيع أوصالها، ولا سيما في القدس[2].

وخلال مدة حكم الرئيس (بارك أوباما 2009 – 2017) كان ملف عملية السلام أبرز ملفات السياسة الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وبالفعل أقدم الرئيس (بارك أوباما) في ايار/2010 على تعيين السيناتور (جورج ميتشل) كمبعوث أمريكي خاص لمتابعة تطورات عملية السلام، وتولى مهمة عقد مفاوضات غير مباشرة وأطلق عليها مصطلح "مفاوضات التقريب"، كون الهدف من المفاوضات هو تقريب مواقف أطراف الصراع من اجل التوصل الى اتفاق، وبعدها يتم الانتقال الى الملفات الحساسة وهي اللاجئين والقدس والحدود، ولكن هذه الجهود قد اصطدمت بتعنت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) لا سيما في مسألة الاستيطان، ومن الواضح أن الولايات المتحدة فشلت في وضع حد للاستيطان [3].

وتحت الضغوط الامريكية وافقت السلطة الفلسطينية على الدخول في مفاوضات مباشرة ومشاركتها في مؤتمر السلام الذي عُقد في العاصمة الامريكية واشنطن وبرعاية من الرئيس (باراك أوباما) في 2010/9/1، لكن الملاحظ أن تعامل إدارة الرئيس (باراك أوباما) مع ملف عملية السلام قد اتسم بالفشل والتردد، لا سيما بعد تراجع الإدارة الامريكية عن مساعيها لتجميد الاستيطان[4]. وعلية فقد وصلت عملية السلام الى طريق مسدود، وشهدت فشلاً تامًا، على الرغم من أن (توني بلير) ممثل اللجنة الرباعية حاول ان

---

[1] أحمد إبراهيم محمود واخرون، **حالة الامة العربية 2007 – 2008 ثنائية التفتيت والاختراق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص ص 120 – 122.

[2] أحمد إبراهيم محمود واخرون، **حالة الامة العربية 2009 – 2010 النهضة أو السقوط** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 189.

[3] فريد بن بلعيد، **إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية 2008 – 2012** (الجزائر: رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، 2012)، ص 175.

[4] أحمد إبراهيم محمود واخرون، **حالة الامة العربية 2010 – 2011 رياح التغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 173 و 196. وللمزيد ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2010** (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011)، ص ص 361 – 364.

يخالف حقائق الأمور، إذ أعلن في 2010/9/13: " إن التشاؤم حول الوصول الى تسوية يتراجع بشكلٍ كبير" [1]. وهذا تصريح يجافي الحقائق التي على الأرض.

وبعد أن استنفد الجانب الفلسطيني كل الوسائل من أجل الحصول على أدنى حقوقه، وبالوقت ذاته تنازل عن حقوق أصيلة ولكن من دون جدوى، رفع الجانب الفلسطيني قضية الاستقلال والدولة الى المحافل الدولية في ربيع العام 2011، بعد سنوات من المفاوضات التي لم تسفر عن شيء يذكر، وقد مثلت عضوية فلسطين في الأمم المتحدة معركة دبلوماسية وقانونية واسعة النطاق [2]. وبالفعل كان من أهم التطورات فيما يخص مشروع الدولة الفلسطينية هو حصول فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في 2012/11/29، وتعد هذه خطوة مهمة من أجل تمكين فلسطين من الانضمام الى الوكالات الدولية سواء التي تقع ضمن منظومة الأمم المتحدة أو خارجها [3].

وبضغوط أمريكية استؤنفت المفاوضات الفلسطينية – (الإسرائيلية) في واشنطن في نهاية تموز/2013، حتى من دون الاتفاق على إزالة الاستيطان أو وقفه، ومن دون الاتفاق أيضًا على إقامة الدولة الفلسطينية وفقًا لحدود العام 1967، ومن دون أي ضمانات أمريكية، واتسمت هذه المفاوضات بعدم ضغط إدارة الرئيس (باراك أوباما) على إسرائيل، وطرح فقط ما يمكن ان توافق عليه إسرائيل، وما عزز هذا الاتجاه ان وزير الخارجية الأمريكي حينها (جون كيري) قام بجولات مكوكية بلغت (11)، وكانت النتيجة تخليه عن التوصل الى معاهدة سلام، واخذ يبحث عن مجرد التوصل الى "اتفاق اطار"[4]. وقد توقف (جون كيري) عن مبادرته في 2014/4/29، ويعود سبب هذا الفشل الى الإصرار الإسرائيلي على الاعتراف بها كدولة للشعب اليهودي، كما رفضت (إسرائيل) الانسحاب من شرق القدس المحتلة، كما رفضت عودة لاجئ واحد استنادًا الى حق العودة، وعليه فإن جميع هذه المفاوضات كانت تركز على فكرة إدارة الصراع وليس حله [5].

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 209.

[2] للمزيد ينظر أحمد يوسف أحمد واخرون، **حالة الامة العربية 2011 – 2012 معضلات التغيير وآفاقه** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص ص 207 – 216.

[3] ريما كتانة نزال، التدويل والقرار 1325، **في المؤتمر السنوي الرابع: القضية الفلسطينية والبعد الدولي الفرص والمتطلبات الاستراتيجية** (فلسطين: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2015)، ص 129.

[4] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2012 – 2013** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص ص 108، 111، 114،

[5] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2014 – 2015** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص ص 122 – 123.

ونظرا لعدم التوصل الى تسوية سلمية عادلة للقضية الفلسطينية بسبب الممارسات (الإسرائيلية) وانغلاق الأفق السياسي أمام المفاوضات أعلن المجلس المركزي الفلسطيني في رام الله في دورته الـ(27) في 2015/3/4، عن قراره بالتوجه نحو تدويل القضية الفلسطينية عن طريق اللجوء الى مجلس الامن والمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية، كوسيلة ضغط أقوى ضد (إسرائيل) [1].

ولأحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط من جديد بعد توقف منذ العام 2014، رعت فرنسا مؤتمرًا دوليًا وانعقد في العاصمة الفرنسية باريس في 2016/6/3، وحضر المؤتمر وزراء خارجية ودبلوماسيين من (30) دولة ومنظمة دولية وإقليمية، وغابت بريطانيا وألمانيا وروسيا عن المؤتمر والملاحظ أن فرنسا قدمت تنازلات (لإسرائيل) من أجل إقناعها بـ"المبادرة الفرنسية"، وهذا بطبيعة الحال على حساب الفلسطينيين، وتضمن البيان الختامي للمؤتمر التأكيد على المفاوضات المباشرة دون تحديد سقف زمني لها، وتشكيل فرق لمتابعة المفاوضات، دون الإشارة الى الاستيطان وأثر ذلك على حل الدولتين [2].

والملاحظ ان فرنسا سعت الى لعب دور أكبر في ملف عملية السلام، إذ عقدت في 2017/1/15، مؤتمر باريس للسلام، وحضر المؤتمر الدولي (70) دولة ومنظمة، فضلاً عن لجنة من الرباعية الدولية، وفي هذا الخصوص قال وزير الخارجية الفرنسي (جان مارك ايرولت): "إن مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط أجمع على حل الدولتين ونبذ العنف ورفض الاستيطان"، ومن جانبه قال الرئيس الفرنسي (فرانسوا هولاند): "إن حل الدولتين هو الحل الوحيد الممكن للتوصل إلى السلام والأمن، وإن تواصل بناء المستوطنات يسهم في تراجع معدلات وفرص السلام والأمن بالمنطقة" [3].

ثانياً– التعامل البريطاني مع عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية:

قُبيل الحرب على العراق دعا رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) الى عقد (مؤتمر لندن) في كانون الثاني/2003، بهدف مناقشة القضايا المتعلقة بعملية السلام، والتغييرات المطلوبة من الولايات المتحدة و(إسرائيل) والسلطة الفلسطينية، ولإظهار مدى الاهتمام الأوربي ولا سيما البريطاني في قضية إحلال السلام

---

[1] ريما كتانة نزال، مصدر سبق ذكره، ص 129.

[2] خليل شاهين، المبادرة الفرنسية وخيبات الدبلوماسية الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 27، العدد 107، صيف 2016)، ص ص 199 – 202.

[3] **صحيفة الحياة الجديدة**، مؤتمر باريس إجماع على حل الدولتين ونبذ العنف ورفض الاستيطان (فلسطين: العدد 7598، 2017/1/16). للمزيد ينظر: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، البيان الختامي لمؤتمر باريس الذي يؤكد المرجعيات الدولية لعملية السلام ويشدد على حل الدولتين ويرحّب بقرار مجلس الأمن رقم 2334 بشأن الاستيطان (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 28، العدد 110، ربيع 2017)، ص 213.

بين الفلسطينيين والإسرائيليين، علمًا ان الهدف الحقيقي كان تجنب السخط العربي وكسب الوقت حتى يتم الانتهاء من احتلال العراق [1].

وفي سياق المساعي البريطانية للقيام بدور لها في عملية السلام عقدت مؤتمر لندن في 2005/3/1، وحضره الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي عنان)، وأكثر من عشرين دولة، وتضمن البيان الختامي للمؤتمر المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية، ووقف هجمات الفصائل الفلسطينية وجمع سلاحها، والاستمرار بتقديم الدعم للسلطة الفلسطينية، ويتسم الموقف البريطاني بالتطابق مع الموقف الأمريكي من هذا الملف، ويمكن تلخيص الموقف البريطاني بما أعلنه رئيس الحكومة البريطانية آنذاك (توني بلير) في 2005/3/18 بالمحاور الاتية [2]:

1- الالتزام بفكرة الدولتين بما يتفق مع خطة خارطة طريق، ومع استعداد أمريكي ضامن لها.
2- حشد الدعم الدولي لضمان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وتمتلك بنية تحتية سياسية واقتصادية وأمنية.
3- دعم الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية مع ضمان أمن إسرائيل، وانفتاح قطاع غزة تجاريًا عن طريق انشاء مطار وميناء.
4- الاستمرار في عملية السلام استنادًا الى خطة خارطة الطريق.

يُذكر أن بريطانيا نظرت الى خطة الانسحاب الأحادي الجانب من قبل (إسرائيل) من قطاع غزة بانه يمثل تقدمًا وإن كان محدودًا وتطورًا في مجال تحسين حالة حقوق الإنسان في (إسرائيل) والأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد حسنت هذه التطورات حرية التنقل للفلسطينيين داخل غزة، وبين غزة ومصر، وأدى فض الاشتباك أيضًا إلى تقليل فرصة الاشتباكات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وساهم في خفض عدد الوفيات الفلسطينية بنسبة 75 في المائة وإلى انخفاض الوفيات (الإسرائيلية) بنسبة 50 في المائة في العام 2005 مقارنة بعام 2004، وفي ظل رئاسة بريطانيا للاتحاد الأوربي تم إنشاء بعثة للاتحاد الأوروبي للمساعدة في مراقبة معبر رفح على الحدود بين قطاع غزة ومصر، علمًا أن الحكومة البريطانية قدمت تمويلاً لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي أجريت في 2006/1/25، وعملت مع السلطات الانتخابية لإدراج توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي، وشمل الدعم العمل في مجال رصد وسائل الإعلام،

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، مواقف القوى العالمية إزاء مستجدات الصراع العربي – الإسرائيلي: موقف أوروبا، في **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 325 – 326.

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، مصدر سبق ذكره، ص ص 147 و 149.

وتدريب الصحفيين المحليين، وتمويل مراكز الاقتراع، فضلاً عن دعم بعثة المراقبة الرسمية للاتحاد الأوروبي، ودعم وفد المراقبة البريطانية بشكل منفصل، وقد جرت الانتخابات بسلاسة وكفاءة، دون حوادث عنف [1].

وعلى أثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 2006/1/25، أعلن (توني بلير) في كلمة له أمام مجلس الشئون العالمية في لوس أنجلوس في آب/2006: " أنه هناك قوس للتطرف يمتد حاليًا عبر الشرق الأوسط، ويمس على نحو متزايد بلدانًا تبعد كثيرًا عن المنطقة، وتقتضي هزيمته إقامة تحالف للاعتدال يرسم مستقبلاً مختلفًا يمكن للمسلمين واليهود والمسحيين، للعرب والغربيين، للأمم الثرية والنامية أن تحقق التقدم في سلم وتجانس مع بعضها البعض"، وأضاف: ان الشرق الأوسط يشهد "صراعًا جوهريًا حول القيم التي ستشكل مستقبلنا بين الإسلام الرجعي والإسلام المعتدل والسائد"، وتقف في معسكر الاعتدال السلطة الفلسطينية برئاسة (محمود عباس)، وأن (إسرائيل) تقف في حالة دفاع عن النفس في وجه حماس وحزب الله، وفي المعسكر الرجعي توجد القاعدة وحماس وايران، وتعد الاخيرتان "مصدرا دائمًا لزعزعة الاستقرار"، وهذا المعسكر أمامه "خيار إما الانضمام للمجتمع الدولي والالتزام بنفس القواعد مثل بقيتنا، أو أن تتم مواجهته" [2]. ومن جانبه أعلن (جاك سترو) وزير خارجية بريطانيا حينها: " أن على حماس أن تنبذ العنف، وتعترف بحق (إسرائيل) في الوجود إن كانت تريد العمل مع المجتمع الدولي"[3].

وبخصوص الدولة الفلسطينية فان الحكومة البريطانية ترى ان مواصلة (إسرائيل) بناء المستوطنات وتوسيعها يُعد انتهاكًا لخارطة الطريق، إذ يمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني في جميع أنحاء الضفة الغربية، مما يزيد من صعوبة إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وآمنة، فضلاً عن ذلك نظرت الحكومة البريطانية الى الجدار الفاصل الذي بنته (إسرائيل) بانه يمثل تحدٍ آخر أما قيام الدولة الفلسطينية، بحكم استيلاء (إسرائيل) على الأراضي الفلسطينية لبناء الجدار، وان كانت الحكومة البريطانية قد أكدت بانها تتفهم المخاوف (إسرائيل) الأمنية، كما انها تتفهم ضرورة حماية (المواطنين الإسرائيليين) من الهجمات (الإرهابية)، وليس لدى بريطانيا اي اعتراض على بناء الجدار، شريطة أن يبنى على أرض (إسرائيلية)، ولكن بناء الجدار

---

(1) Government of the United Kingdom, **Human rights Annual Report 2006** (London: Foreign & Commonwealth Office, 2006), p. 77.

(2) مارك كورتسي، **التاريخ السري لتآمر بريطانيا مع الأصوليين**، ترجمة: كمال السيد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط2، 2014)، ص 426.

(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، **تقرير معلومات** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد 16، 2010)، ص 50.

على الأراضي المحتلة يتنافى مع القانون الدولي، ومن ثم فإن أجزاء من مسار الجدار شُيدت على الخط الأخضر للضفة الغربية وهذا غير قانوني [1].

وعلى أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في حزيران/2006، أعلنت الحكومة البريطانية: أن بعض الإجراءات (الإسرائيلية) ضد الفلسطينيين كانت غير متناسبة، وأن السياسات (الإسرائيلية) تجاه سكان قطاع غزة ككل شكلت عقابًا جماعيًا، وطالبت (إسرائيل) بالكف عن الأنشطة التي تنتهك القانون الدولي، كما أدانت الحكومة البريطانية جميع أشكال العنف التي يرتكبها الفلسطينيون ضد (السكان الإسرائيليين)، وهذه الاعمال تضر بعملية السلام، علمًا ان الحكومة البريطانية قدمت دعمًا ماديًا الى الفلسطينيين بلغ (12) مليون جنيه استرليني خلال المدة من 2006 – 2007، كما قدمت (31,6) مليون جنيه إسترليني للمدة من 2007 – 2008، وترى الحكومة البريطانية بان الحل المستدام الوحيد للاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني هو استعادة النشاط الاقتصادي الكامل الناجم عن جملة أمور منها تسهيل حرية التنقل للفلسطينيين [2].

تمثل عملية السلام استنادً لما أعلنته وزارة الخارجية وشئون الكومنولث في المملكة المتحدة في 2007/5/16، أولوية في إطار تعاملها مع القضية الفلسطينية؛ وذلك لأن العنف في (إسرائيل) والأراضي المحتلة قد تسبب في خسائر فادحة في الأرواح والمعاناة الإنسانية والصعوبات الاقتصادية، وإن حل هذا الصراع أمر بالغ الأهمية بالنسبة (للإسرائيليين) والفلسطينيين على السواء، ومن أجل آفاق أوسع لتحقيق السلام على المدى الطويل في المنطقة، فأن الحكومة البريطانية تعمل جنبًا إلى جنب مع الشركاء الدوليين، على تحقيق مشروع حل الدولتين: دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة وسلمية، جنبًا إلى جنب مع تأمين (إسرائيل)، كما أعلنت الحكومة البريطانية بانها ملتزمة بإحياء مفاوضات الوضع النهائي التي تشمل: (اللاجئين، والقدس، والمستوطنات، والدولة) في أقرب وقت ممكن من الناحية الواقعية، والطريق إلى ذلك هو من خلال خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، وتحدد خارطة الطريق الخطوات التي يتعين على السلطة الفلسطينية و(إسرائيل) اتخاذها برعاية اللجنة الرباعية، من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية، وقد قبل الطرفان خارطة الطريق وأبديا التزامات عامة بتنفيذها، وتؤمن الحكومة باعتقاد راسخ أن خارطة الطريق هي أفضل طريق لتحقيق السلام في الشرق الأوسط[3].

---

(1) Government of the United Kingdom, **Human rights Annual Report 2006**, op. cit., p.p. 78 – 79.

(2) Government of the United Kingdom, **Human rights Annual Report 2007** (London: The Stationery Office Limited House of Commons, Foreign Affairs Committee, 2008), p.p. 55 – 56.

3() United Kingdom, What Is the United Kingdom's Position on the Israeli–Palestinian Conflict?, Foreign & Commonwealth Office (FCO), 2007.

وبعد استقالة (توني بلير) من رئاسته للحكومة البريطانية التي استمرت لمدة عشر سنوات من 1997 – 2007، تم تعيينه في العام 2007، كمبعوث للجنة الرباعية الدولية الى الشرق الأوسط، وعلى الرغم أنه حاول اظهار اعتداله في إدارة عملية السلام، إلا ان انحيازه الى (إسرائيل) كان واضحًا، كما انه ساند المواقف الامريكية في هذا الخصوص، مما دفع بعض القيادات الفلسطينية الى مطالبته بالتنحي عن مهمته كممثل للجنة الرباعية [1].

وعلى الرغم من تولي (غوردن براون) رئاسة الحكومة البريطانية خلفًا لـ(توني بلير) وسعي قيادات حزب العمال البريطاني أن تظهر بموقف متوازن، إلا ان واقع الحال غير ذلك فـ(توني بلير) رئيس اللجنة الرباعية عضو شرف في جمعية أصدقاء (إسرائيل)، و(غوردن براون) عضو شرف في مجلس أمناء الصندوق القومي اليهودي، ولم يخفِ الأخير مشاعره تجاه (إسرائيل) في خطابه الذي ألقاه في (الكنيست الإسرائيلي) في 2008/7/21، مُذكرًا بالوعد الإلهي بقيام (إسرائيل)، وأكد على الشراكة التي لا تنفصم بين بريطانيا (وإسرائيل)، وقال: " إنني أعتبر نفسي وطيلة عمري صديقًا لإسرائيل"، وعند لقائه برئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) قال: "هناك حاجة عاجلة لدولة فلسطينية قابلة للحياة، وأنه عرض على الكنيست رؤيته للحل القائم على دولتين طبقًا لحدود عام 1967، تكون القدس عاصمة لكليهما"، علمًا ان قيمة التعهدات المالية البريطانية الى السلطة الوطنية الفلسطينية بلغت (489) مليون دولار للمدة من 2008 – 2010 [2]. كما قدمت بريطانيا للفلسطينيين قرابة (111) مليون دولار للعام 2010 – 2011 [3].

وبعد نجاح فلسطين في حصولها على صفة مراقب في منظمة الأمم المتحدة في العام 2012، كانت بريطانيا من الدول التي امتنعت عن التصويت، وفي الوقت ذاته أيد وزير خارجية بريطانيا آنذاك (ويليام هيغ) حل الدولتين لأن سيعزز أمن (إسرائيل) وديمقراطيتها، في حين سياسة (إسرائيل) في الأراضي الفلسطينية المحتلة سوف تهدد هذا الحل [4]. وعندما أعلن الرئيس (باراك أوباما) بان الحدود في التسوية الفلسطينية (الإسرائيلية) ستستند على حدود 1967، أعلن (ويليام هيغ) تأييده لموقف الرئيس الامريكي،

---

http://israelipalestinian.procon.org/view.answers.php?questionID=000577

[1] د. نايف جراد، واقع العلاقات الأوربية ومستقبلها الفلسطينية، في **دراسات مستقبلية فلسطينية** (القدس: مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، 2014)، ص 115.

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 211، 219.

[3] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، مصدر سبق ذكره، ص 222.

[4] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية، في **تقرير مدار الاستراتيجي 2014: المشهد الإسرائيلي 2013** (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد 10، 2014)، ص ص 116 و 121.

وقال: "أدعم بشكل خاص الرسالة الواضحة التي مفادها ان حدود (إسرائيل) وحدود فلسطين يجب أن تكون على أساس خط العام 1967 مع تبادل أراضٍ متفق عليه بين الجانبين"، يُذكر أن بريطانيا تعهدت بتقديم دعمًا ماليًا الى السلطة الفلسطينية قرابة (349,41) مليون دولار لأعوام 2011 – 2013 [1].

وفي الواقع ان الإنتهاكات (الإسرائيلية) المستمرة بحق الفلسطينيين قد قوضت خارطة الطريق، ومن المؤسف ان الحكومة البريطانية قد القت اللوم على الفلسطينيين بدلاً من (إسرائيل)، وفي هذا الخصوص قال (ويليام هيغ) في محاضرة ألقاها في سيدني في 2013/1/17: "قد يصبح من المستحيل تطبيق حل الدولتين بسبب الوقائع على الأرض. ندرك العوائق الهائلة أمام عملية السلام، ليس أقلّها دور حركة حماس في غزة. مع ذلك نعتقد أنه على إدارة الرئيس أوباما التي أعيد انتخابها لولاية ثانية أن تضع في سلّم أولوياتها بذل مجهود جديد لإطلاق عملية السلام، على أن يكون أكثر فاعلية ونشاطاً من كل ما شهدناه منذ اتفاقات أوسلو" [2].

وفي محاولة من قبل الحكومة البريطانية لدفع عملية السلام بعد حالة الجمود التي اصابتها تبنى مجلس العموم البريطاني في 2014/10/13، بأغلبية (274) صوتاً مقابل (12) صوتاً على قرار غير ملزم يدعو فيه الحكومة البريطانية بالاعتراف بدولة فلسطين إلى جانب دولة (إسرائيل) كمساهمة في تأمين حل على أساس دولتين عن طريق التفاوض، وأيّد حزب العمال القرار، في حين قررت الأحزاب البريطانية الأخرى منح نوابها حرية التصويت[3]. وفي هذا الخصوص قال (غريهام موريس) عضو حزب العمال في البرلمان البريطاني وهو الشخص الذي قدم المبادرة للاعتراف بالدولة الفلسطينية: " الاعتراف بفلسطين لا يهدف المس بـ(إسرائيل)، بل انه لمصلحتها أيضًا"، ومن جانبه عد (ماثيو غولد) السفير البريطاني في (إسرائيل) هذا التصويت في البرلمان البريطاني هو: "انعكاس للرأي العام البريطاني وخاصةً بعد الحرب الأخيرة على غزة، وليس للتصويت علاقة بالحزب الحاكم في بريطانيا" [4].

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص ص 219 – 220 و 222.

[2] Victor Kotsev, A New Hope for the Peace Process?, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2013.

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=50739

[3] **مختارات من الصحف العبرية**، وزارة الخارجية: الطريق إلى الدولة الفلسطينية يمر عبر غرفة المفاوضات فقط، عن صحيفة يديعوت أحرونوت (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 1990، 2014/10/14)، ص 6.

[4] مهند مصطفى، العلاقات الخارجية الإسرائيلية: سياسة إدارة الأزمات، في **تقرير مدار الاستراتيجي 2015: المشهد الإسرائيلي 2014** (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد 11، 2015)، ص 123.

وبخصوص الموقف البريطاني من مؤتمر باريس للسلام الذي أنعقد في 2017/1/15، فقد تحفظت بريطانيا على بيان المؤتمر ورفضت التوقيع عليه، وقد بررت الحكومة البريطانية ذلك بعدم منطقية المؤتمر ونتائجه، وأنه جاء قبل أيام من تولي (دونالد ترامب) مهام منصبه كرئيس للولايات المتحدة الذي يفترض العمل مع ادارته لتحقيق تقدم بعملية السلام [1].

ومن الجدير بالذكر أن موقف بريطانيا يتطابق إلى حدٍ كبير مع موقف وتوجهات الإدارة الامريكية حول القضية الفلسطينية وملفاتها المعقدة، وفي هذا الخصوص عد وزير الخارجية البريطاني (بوريس جونسون) خلال زيارته لفلسطين في 2017/3/8: الادارة الامريكية الجديدة في واشنطن بانها تمثل فرصة أمام السلام، قائلا "هناك استعداد للنظر إلى الأمور برؤية جديدة" [2]. كما أكد خلال لقاءه برئيس الحكومة (الإسرائيلية) (بنيامين نتنياهو) إلى دعم بلده (لإسرائيل)، وأشار إلى أنه عندما كان في الثامنة عشرة من عمره تطوع في أحد الكيبوتسات (الإسرائيلية) كمساهمة في تعزيز الاقتصاد (الإسرائيلي)، وأضاف أن السياسة البريطانية تدعم تطبيق حل الدولتين للشعبين، وتؤكد وجوب إزالة العراقيل أمام تحقيق تقدم نحو هذا الحل وفي مقدمها قضية المستوطنات في الأراضي المحتلة [3].

المطلب الثاني– تطورات السياسة البريطانية تجاه الإنتهاكات (الإسرائيلية) والقضية الفلسطينية:

تمثل الإنتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين أبرز محاور الاهتمام الدولي، وعليه سوف يتناول هذا المحور الإنتهاكات (الإسرائيلية) التي ارتفعت وتيرتها في الأعوام الأخيرة، ومن ثم التعامل البريطاني معها.

أولاً– تصاعد الإنتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين:

ان الإنتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين تعددت وتنوعت مظاهرها حيث شملت انتهاكات بحق الأرض والشعب العربي والتاريخ والدين والثقافة، وسوف نتناول باختصار أبرز الإنتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين والقدس لاسيما في ظل الأعوام الأخيرة كونها شهدت سباق (إسرائيلي) محموم للتغيير الديمغرافي والجغرافي بهدف خلق أوضاع جديدة على الأرض، ومن ثم يصبح الواقع الجديد غير قابل للتفاوض.

---

[1] د. محمد خالد الأزعر، مؤتمر باريس والتسوية الفلسطينية: البحث عن التدويل الفاعل، **شؤون عربية** (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 169، ربيع 2017)، ص 71.

[2] **صحيفة الوطن**، وزير الخارجية البريطاني يزور (إسرائيل) والأراضي الفلسطينية، 2017/3/8.

[3] **مختارات من الصحف العبرية**، نتنياهو لوزير الخارجية البريطاني: الرفض العنيد للاعتراف ب(إسرائيل) دولة قومية لليهود هو سبب عدم التمكن من تحقيق السلام، عن صحيفة معاريف (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 2569، 2017/3/9)، ص ص 3 – 4.

وعمومًا فان أبرز مظاهر هذه الإنتهاكات الحفريات تحت المسجد الأقصى والانشاءات في محيطه، إذ بلغت الحفريات منذ العام 2012 بحدود (47) حفرية، كما شيدت سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) مجموعة من الانشاءات ذات الطابع اليهودي كمعابد او مركز ثقافية يهودية في محيط المسجد الأقصى بهدف تغيير معالم المدينة واقحام الوجود اليهودي فيها، وفي موازاة ذلك زادت الحركات اليهودية الساعية إلى اقتحام المسجد الأقصى لا سيما منذ العام 2014، والملاحظ ان سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) عمدت إلى اسلوب خاص حيال المسجد الأقصى يتمثل بالبدء بالتقسيم الزماني حيث أعلنت اغلاق المسجد نهائيًا أمام المصلين المسلمين وفتحه أمام اليهود على أساس ان المسجد يفتح لأتباع كل من الديانتين في المناسبات الخاصة، وهذا الاجراء يعد تمهيدًا للتقسيم المكاني من حيث اقتطاع المساحات الشرقية لليهود، وإلى جانب ذلك وثق مشروع مراقبة الأنشطة الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية ان المستوطنين اليهود نفذوا (226) اعتداءً على المساجد والكنائس والاديرة في العام 2014، وأما في العام 2015 فقد بلغ (265) اعتداءً [(1)].

فضلًا عما تقدم أكد تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2017/2016 بان قوات الاحتلال (الإسرائيلي) استمرت في قتل المدنيين الفلسطينيين لا سيما الرافضين لممارسات الاحتلال، كما اعتقلت الاف الفلسطينيين وما رافق ذلك من تفشي ظاهرة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة السيئة، وعمليات القتل غير المشروع، والاعدام خارج نطاق القضاء، فضلاً عن ذلك لجأت سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) إلى عمليات اخلاء قسري وهدم منظم لمنازل الفلسطينيين[(2)]. وفي هذا الخصوص بلغ مجموع المنازل التي هدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي (1,085) منزل خلال المدة من 2000 – 2015، وتضرر من ذلك (5,637) مقدسيًا[(3)]. وخلال العام 2016 بلغ عدد المنازل التي تم هدمها (1089) منزلاً في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، كما تم اخلاء ما يزيد على (1593) من منازلهم قسراً، وبالوقت ذاته فإن حصول الفلسطينيين على تصاريح البناء بات أمرًا شبه مستحيل[(4)].

ناهيك عن الحواجز التي أقامتها سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) والتي بلغت قرابة (30) حاجزاً في محيط أحياء القدس العربية بهدف تقطيع أوصال المدينة ولإعاقة حرية الحركة والتواصل الإنساني فيها، وفي المقابل عززت سلطات الإحتلال سياسة الاستيطان التي تعمدت تغيير طابع الاحياء الفلسطينية وإيجاد مراكز

---

(1) للمزيد ينظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014 – 2015** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص ص 275 – 289.

(2) للمزيد ينظر منظمة العفو الدولية، **تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2017/2016 حالة حقوق الانسان في العالم** (لندن: منظمة العفو الدولية، 2017)، ص ص 68 – 70.

(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014 – 2015**، مصدر سبق ذكره، ص 290.

(4) للمزيد ينظر منظمة العفو الدولية، **تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2017/2016**، مصدر سبق ذكره، ص ص 68 – 70.

تهويديه فيها، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ إجمالي الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية بما فيها القدس (19,822) خلال العام 2015 بعضها نفذ وبعضها في طور التنفيذ، فضلاً عن مصادرة (3,670) دونم من مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة تحت ادعاءات شتى وبما يعزز الوجود (الإسرائيلي)[1].

وفي سلسلة الإنتهاكات (الإسرائيلية) التي لا تعد أقر (الكنيست الإسرائيلي) قانون تسوية الأراضي في 2017/2/6، الذي يشرع بأثر رجعي الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية، وبذلك منح الشرعية لقرابة (3921) وحدة سكنية، وصادر (8183) دونمًا من أراضٍ فلسطينية خاصة [2].

وقد كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2017 عن استغلال الاحتلال (الإسرائيلي) أكثر من (85%) من مساحة فلسطين البالغة (27) ألف كلم مربع، كما أشار التقرير إلى أن (40%) من مساحة الضفة الغربية تم تحويلها إلى أراضي دولة من قبل سلطات الاحتلال (الإسرائيلي)[3].

ثانياً- التعامل البريطاني مع الإنتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين:

ان الموقف البريطاني من قضية الاستيطان يتسم بالوضوح، فقد أكد وزير الخارجية البريطاني (ديفيد ميليباند) في تشرين الثاني/2009، بان المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية " غير شرعية وتعيق السلام، وتتحدى مشاعر الفلسطينيين، ونطالب بإزالتها"، في إشارة الى الموقف الأوربي الرافض للمستوطنات التي أقيمت منذ العام 2001 [4].

وقد أشار التقرير الصادر عن وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية لعام 2010 حول الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى قلق الحكومة البريطانية من استخدام نظام المحاكم المزدوج في (إسرائيل) والأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ يخضع الفلسطينيون باستثناء سكان القدس الشرقية لنظام المحاكم العسكرية (الإسرائيلية) بغض النظر عن التهمة، في حين أن المستوطنين (الإسرائيليين) الذين يرتكبون أعمال عنف ضد الفلسطينيين وأراضيهم يعالجهم نظام العدالة المدني الإسرائيلي، وما رافق ذلك من إساءة معاملة

---

[1] للمزيد ينظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014 – 2015**، مصدر سبق ذكره، ص ص 290 – 301.

[2] **مجلة الدراسات الفلسطينية**، الكنيست يقر مشروع قانون "شرعنة المستوطنات" الذي يتيح مصادرة أراضٍ في الضفة الغربية والقدس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 28، العدد 110، ربيع 2017)، ص212.

[3] دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية الذكرى السنوية الواحدة والأربعون ليوم الأرض 2017/3/30: السيدة علا عوض رئيس الإحصاء الفلسطيني تستعرض الذكرى بالأرقام والإحصائيات، 2017.

http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1896&mid=3265&wversion=Staging

[4] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 250.

للفلسطينيين اثناء الاعتقال في السجون ومراكز الاعتقال (الإسرائيلية)، فمنذ العام 2001، قُدمت (645) شكوى إلى وزارة العدل (الإسرائيلية)، إلا أن أيًا منها لم يفضِ إلى تحقيق جنائي، كما أعربت الحكومة البريطانية عن قلقها من معاملة الأطفال الفلسطينيين في ظل نظام المحاكم العسكرية (الإسرائيلية)، ففي نهاية العام 2010، كان هناك (213) طفلاً فلسطينيًا على الأقل محتجزين في السجون (الإسرائيلية)، كما وضح التقرير حالة التمييز التي تعاني منها المكونات غير اليهودية لا سيما في مجال السكن والتعليم والعمل والرعاية الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية، كما اعلنت الحكومة البريطانية عن مخاوفها من زيادة عدد مشاريع قوانين الكنيست المقترحة التي إذا ما تمت الموافقة عليها ستزيد من التمييز ضد هذه المكونات في (إسرائيل)[1].

وفي السياق ذاته أوضح التقرير الصادر عن وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية لعام 2011 حول الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى استخدام السلطات (الإسرائيلية) الاحتجاز الإداري على نطاق واسع الذي لا ينبغي وفقًا للقانون الدولي أن يستخدم إلا عندما يكون ضروريًا وكتدبير وقائي لا عقابي، وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تم احتجازهم دون تهمه (283) شخصًا، ولذلك ساهمت بريطانيا في ترجمة القوانين العسكرية (الإسرائيلية) إلى اللغة العربية، وتدريب المحامين الفلسطينيين عليها وتسهيل وصولهم إلى السجناء[2].

وفي الإطار ذاته رصد التقرير الصادر عن وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية لعام 2013 حول الديمقراطية وحقوق الإنسان التزايد المستمر لحالة العنف من قبل المستوطنين اليهود ضد الفلسطينيين التي بلغت (399) حادثة اعتداء ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم مقارنة بـ(368) حالة في عام 2012، بالوقت ذاته لم توجه تهم للمعتدين سوى حالة واحدة، فضلاً عن استمرار حالة التعصب الديني إذ سجلت (43) هجومًا على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وقد حثت السفارة البريطانية في تل أبيب على اتخاذ إجراءات لتقديم الجناة إلى العدالة، كما رصد التقرير استمرار سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) في هدم المباني الفلسطينية التي تم بناؤها بدون تصاريح في المنطقة (ج) من الضفة الغربية والقدس الشرقية، بزيادة بنسبة (10%)، وارتفاع عدد النازحين بنسبة (25%) مقارنة بعام 2012، كما تناول التقرير القيود المفروضة على حرية التنقل بين الضفة الغربية والقدس الشرقية، إذ يصعب على الفلسطينيين دخول القدس الشرقية للعمل أو التعليم أو العلاج الطبي أو العبادة الدينية، كما عدت الحكومة البريطانية الجدار العازل الذي شيد على

---

[1] Government of the United Kingdom, **Human Rights and Democracy: The 2010 Foreign & Commonwealth Office Report** (London: Foreign & Commonwealth Office, 2011), p.p. 226, 228, 231.

[2] Government of the United Kingdom, **Human Rights and Democracy: The 2011 Foreign & Commonwealth Office Report** (London: Foreign & Commonwealth Office, 2012), p.p. 268, 269.

الجانب الفلسطيني على حدود عام 1967، غير قانوني بموجب القانون الدولي فقد أدى إلى مصادرة الأراضي، وإلى فرض المزيد من القيود على التنقل والوصول إلى جميع أنحاء الضفة الغربية [1].

وكان الهجوم (الإسرائيلي) على قطاع غزة في 2014/7/8، مثال واضح وصريح على الإنتهاكات (الإسرائيلية) فوفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى استشهاد (2131) فلسطينيًا منهم (1473) مدنيًا، من بينهم (501) طفلًا و(257) امرأة، كما قُتل (74) إسرائيليًا، وفي ذروة النزاع كان (292) ألف شخص يأوون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمدارس الحكومية التي أنشئت كملجأ للطوارئ، وبعد نحو أربعة أشهر من انتهاء الحرب كان (19) ألف من المشردين داخليًا يعيشون في مدارس الأونروا، وقد قدمت المملكة المتحدة (19) مليون جنيه استرليني من المساعدات الطارئة خلال مدة الحرب[2].

ولعل من مظاهر الإنتهاكات (الإسرائيلية) التي لا تعد ولا تحصى بحق الفلسطينيين هي الاقتحامات الاستفزازية للمسجد الأقصى، ومنها على سبيل المثال قيام نائب رئيس (الكنيست الإسرائيلي) (موشيه فيغلن) باقتحام الحرم القدسي في 2014/11/2 بعد قرار فتحه أمام اليهود[3]. وفي الاتجاه ذاته قام وزير الزراعة الإسرائيلي (أوري أريئيل) في 2015/7/26 باقتحام الحرم القدسي تحت حماية وزارة الأمن الداخلي، كما قامت قوات الأمن (الإسرائيلية) بالاعتداء على حراس المسجد الأقصى والمصلين[4].

ولا بد من الإشارة إلى ان الحكومة البريطانية قد أدانت جميع الأنشطة الاستيطانية (الإسرائيلية) في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي صدرت بوضوح من قبل الحكومة البريطانية.

وكان أبرزها ادانة بريطانيا قرار الحكومة (الإسرائيلية) في 2015/7/29، بناء (500) وحدة استيطانية في القدس الشرقية والموافقة على بناء (300) وحدة استيطانية أخرى في بيت أيل، لما له من أثر سلبي على فرص السلام والتفاوض على حل الدولتين[5]. كما أعرب وزير الخارجية حينها (فيليب هاموند) في

---

(1) Government of the United Kingdom, **Human Rights and Democracy: The 2013 Foreign & Commonwealth Office Report** (London: Foreign & Commonwealth Office, 2014), p.p. 228, 229, 231.

(2) Government of the United Kingdom, **Human Rights and Democracy: The 2014 Foreign & Commonwealth Office Report** (London: Foreign & Commonwealth Office, 2015), p 145.

(3) الجزيرة نت، نائب رئيس الكنيست يقتحم المسجد الأقصى، 2014/11/2.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/2/

(4) **مختارات من الصحف العبرية**، مواجهات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية بعد اقتحام وزير الزراعة ومستوطنين يهود الحرم القدسي الشريف، عن صحيفة معاريف (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 2178، 2015/7/27)، ص ص 2 – 3.

(5) Government of the United Kingdom, FCO Minister comments on Israeli announcement of new settlement units, 30 July 2015.

2016/1/22 عن قلقه من قرار الحكومة (الإسرائيلية) إعلان (385) فدانا من أراضي الضفة الغربية "تابعة للدولة"، وذلك في أكبر إعلان من نوعه منذ آب 2014 [1].

كما أعربت بريطانيا في تقريرها حول الديمقراطية وحقوق الانسان لعام 2016، عن قلقها إزاء انتهاك الحكومة (الإسرائيلية) للقانون الدولي ولحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أعربت عن بالغ قلقها للتوسع الاستيطاني (الإسرائيلي) الممنهج، وفي هذا الخصوص أصدر وزير شئون الشرق الأوسط (توباياس إلوود) في 2016/3/9، بيانًا أدان فيه كل أعمال العنف التي قامت بها (إسرائيل) من هدم للمنازل، إذ زادت عمليات الهدم وسجلت أعلى نسبة منذ العام 2009، مما أدى إلى تشريد أكثر من (1600) فلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن القيود المفروضة على حرية التنقل، وانتهاكات حقوق الانسان بسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين من قبل قوات الأمن (الإسرائيلية)، كما أصدر (توباياس إلوود) في 2016/12/8، بيانًا أعرب فيه عن قلقه من قوانين شرعنة المستوطنات غير القانونية التي اقرها الكنيست [2].

ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا قد صوتت إلى جانب القرار 2334 الذي أصدره مجلس الامن في 2016/12/23 الذي أكد على: مطالبة (إسرائيل) بأن توقف فورًا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وأكد من جديد أن إنشاء (إسرائيل) للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكًا صارخًا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل"، كما أكد القرار انه: " لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران 1967 بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات" [3]. ويأتي موقف بريطانيا هذا من رؤيتها بان المستوطنات تعد عائق امام عملية السلام.

---

https://www.gov.uk/government/news/fco-minister-comments-on-israeli-announcement-of-new-settlement-units--2

[1] Government of the United Kingdom, Foreign Secretary comments on Israeli Government's decision to declare 385 acres of land in the West Bank as 'state land', 22 January 2016.
https://www.gov.uk/government/news/foreign-secretary-comments-on-israeli-governments-decision-to-declare-385-acres-of-land-in-the-west-bank-as-state-land

[2] Government of the United Kingdom, **Human Rights and Democracy: The 2016 Foreign & Commonwealth Office Report** (London: Foreign & Commonwealth Office, 2017), p. 40.

[3] الأمم المتحدة، مجلس الامن، الجلسة ٧٨٥٣، القرار 2334، (2016) S/RES/2334 ، 2016/12/23.

وفي هذا الخصوص رحب (أدوين صامويل) المتحدث باسم الحكومة البريطانية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهذا القرار، وأكد بان هذا القرار يندرج في اطار موقف بريطانيا التي ترى بأن المستوطنات بالأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية حسب القانون الدولي، وأضاف "أننا نرى أنه ليس من مصلحة (إسرائيل) وفلسطين استمرار المستوطنات والتي تجعل حل الدولتين حلاً مستحيلاً " [1].

وبعد موافقة بلدية القدس على خطط بناء (566) وحدة سكنية استيطانية في القدس الشرقية، أدانت الحكومة البريطانية ذلك، وفي هذا الخصوص قال (توباياس إلوود) في 2017/1/24: "إن موقف الحكومة البريطانية راسخ بأن المستوطنات التي تُبنى على الأراضي الفلسطينية المحتلة تعد انتهاكًا للقانون الدولي وتقف عقبة أمام التوصل لحل الدولتين، ونحن ندين بناءها" [2].

ونظرًا لعدم وجود خطوات عملية دولية تقف بوجه (إسرائيل) عن ممارستها لأنشطتها الاستيطانية صادق المجلس الوزاري (الإسرائيلي) المصغر للشئون السياسية – الأمنية بالإجماع في 2017/3/30 على بناء مستوطنة جديدة في البؤرة الاستيطانية "عمونه" التي أقيمت على أراض فلسطينية خاصة بالقرب من رام الله وتم إخلاؤهم منها بموجب قرار صادر عن المحكمة (الإسرائيلية) العليا، وفي الوقت نفسه أبلغ رئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) أعضاء المجلس الوزاري المصغر قراره القاضي بتسويق (2000) وحدة سكنية جديدة في المستوطنات من أصل (5700) وحدة سكنية أعلن إقامتها قبل عدة أشهر، كما أبلغهم أن الدولة قررت إعلان (900) دونم في مناطق مستوطنات "عدي عاد" و"غفعات هرئيل" و"عيلي" أراضي دولة [3]. وفي هذا الصدد أعلنت حركة "السلام الآن" (الإسرائيلية) المناهضة للاستيطان: إن هذه المستوطنة الجديدة هي الأولى التي تُبنى بموافقة الحكومة (الإسرائيلية) منذ العام 1992، وأضافت: "ان موقع المستوطنة الجديدة استراتيجي يقع في عمق الضفة الغربية بهدف تفتيتها"[4].

---

[1] وكالة الانباء القطرية، متحدث بريطاني: قرار مجلس الأمن حول المستوطنات الإسرائيلية يؤكد موقف بلادنا، 2016.
http://www.qna.org.qa/News/

[2] Government of the United Kingdom, Minister for the Middle East statement on settlement units in East Jerusalem, 24 January 2017.
https://www.gov.uk/government/news/minister-for-the-middle-east-statement-on-settlement-units-in-east-jerusalem--3

[3] **مختارات من الصحف العبرية**، المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر يصادق على إقامة مستوطنة جديدة في الضفة الغربية لمستوطني بؤرة "عمونه"، عن صحيفة معاريف (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 2585، 2017/1/31)، ص 2.

[4] وكالة قدس برس إنترناشيونال، "السلام الآن": المستوطنة الجديدة ستقام في عمق الضفة بهدف تفتيتها، 2017/3/31.
http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=30266

وكرد فعل من الحكومة البريطانية على هذا الاجراء قال وزير الخارجية (بوريس جونسون) في 2017/3/31: أن المملكة المتحدة تدين بشدة قرار الحكومة (الإسرائيلية) بناء مستوطنة جديدة في عمق الضفة الغربية، وهو أول قرار كهذا تتخذه (حكومة إسرائيلية) منذ أكثر من 25 عامًا. ومن المخيب للأمل كذلك خطط (إسرائيل) لمصادرة أراضٍ أخرى في الضفة الغربية واعتبارها " تابعة للدولة "، ودفعها قدمًا في خطط لبناء ما يناهز (2000) وحدة سكنية رغم القلق الدولي الكبير تجاه ذلك[1]. كما أدان (أليستر بيرت) وزير شئون الشرق الأوسط في 2017/7/7، خطط بناء (1,600) وحدة استيطانية في القدس الشرقية، وعدها سياسة توسع استيطاني غير القانونية، وان المستوطنات تُعد عائقًا للسلام، وحل الدولتين[2].

وعلى أثر الاعتداءات (الإسرائيلية) المتكررة في الحرم القدسي الشريف وما نتج عنها من توترات كادت ان تشعل انتفاضة جديدة، أدان (أليستر بيرت) في 2017/7/22، التوترات في الحرم الشريف بمدينة القدس القديمة ووصفها بانها مقلقة للغاية، داعيًا الأطراف إلى استعادة الهدوء فيها، وتجنب الاستفزازات، والتوصل لحل يضمن سلامة أمن القدس [3].

ثالثاً- تطورات السياسة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية:

شهدت بريطانيا تطورات مهمة لعل أبرزها استفتاء بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي أو البقاء فيه الذي جرى في 2016/6/23، وصوّت فيه (51.9%) لصالح الخروج من الاتحاد، مقابل (48.1%) لصالح البقاء فيه.

وقد انعكس ذلك بشكل واضح على سياسة بريطانيا الخارجية، إذ حررها من السياسات التي كانت ملتزمة بها بحكم عضويتها في منظمة الاتحاد الأوربي وكانت تمثل عامل ضغط عليها إلى حد ما لاسيما

(1) Government of the United Kingdom, Foreign Secretary statement on plans for a new settlement in the West Bank, 31 March 2017.
https://www.gov.uk/government/news/foreign-secretary-statement-on-plans-for-a-new-settlement-in-the-west-bank

(2) Government of the United Kingdom, Minister for the Middle East statement on settlement plans in East Jerusalem, 7 July 2017.
https://www.gov.uk/government/news/minister-for-the-middle-east-statement-on-settlement-plans-in-east-jerusalem

(3) Government of the United Kingdom, Minister Burt statement on recent violence in Jerusalem and the West Bank, 22 July 2017.
https://www.gov.uk/government/news/minister-burt-statement-on-recent-violence-in-jerusalem-and-the-west-bank

تجاه القضية الفلسطينية إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان الاتحاد الأوربي قد تبنى بعض القرارات لصالح الفلسطينيين، فضلاً عن ذلك أدت نتيجة الاستفتاء إلى استقالة رئيس الوزراء (ديفيد كاميرون)، وتولي (تيريزا ماي) رئاسة الحكومة في 2016/7/13، والأخيرة معروفة بعلاقاتها الوثيقة جدًا باليهود وبـ(إسرائيل)، وهذا سوف يلقي بظلاله على القضية الفلسطينية.

وما يؤكد صحة ما ذهبنا اليه ما جاء في خطاب (تيريزا ماي) أمام تجمع " أصدقاء (إسرائيل) " في حزب المحافظين في 2016/12/12، حيث أشادت بـ(إسرائيل) واصفة إيها بـ" بلد رائع " و" منارة للتسامح "، وقالت إن العلاقات البريطانية مع (إسرائيل) " بالغة الأهمية "، وتعهدت برفع علاقات التجارة الثنائية بين البلدين إلى آفاق جديدة، ووصفت وعد بلفور بأنه: "إحدى أهم الرسائل في التاريخ ... فهي تظهر دور بريطانيا الحيوي في إقامة وطن للشعب اليهودي، وهذه ذكرى سنحتفل بها بفخر". وعقب قرار بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوربي وشروعها في صياغة دور جديد لها على الساحة الدولية قالت (تيريزا ماي) بأنه ستسعى إلى أن تكون بلادها: "منفتحة ومتطلعة إلى الخارج ومتفائلة، وأن (إسرائيل) ستكون أساسية بالنسبة لنا عند قيامنا بذلك، وذلك لأنني أؤمن بأن للبلدين قدر كبير من القواسم المشتركة"، وأدانت (تيريزا ماي) حركة (بي دي أس – BDS)* المناهضة (لإسرائيل)، ووصفتها بانها حركة خاطئة وغير مقبولة، كما أعلنت (تيريزا ماي) اعتماد بريطانيا تعريف رسمي صاغته منظمة (التحالف الدولي لذكرى المحرقة – وهي منظمة حكومية دولية مدعومة من 31 دولة) لمصطلح معاداة السامية في خطوة هامة نحو القضاء على معاداة السامية[1].

ومن تطورات التقارب البريطاني – الإسرائيلي اصدار الحكومة البريطانية في العام 2016، لوائح ملزمة لكل المؤسسات العامة في بريطانيا تمنعها من مقاطعة (إسرائيل) أو أي دولة في منظمة التجارة العالمية، وان على الأطراف المقاطعة أن تنسجم مع السياسة الخارجية البريطانية، ومع ذلك فان الحكومة البريطانية أبقت على التحذير الذي أصدرته من التعامل التجاري مع المستوطنات في الضفة الغربية وشرق

* تأسست الحركة العالمية لمقاطعة (إسرائيل) التي تعرف اختصارا بـ (بي دي أس – BDS) في العام 2005، من قبل قوى مدنية فلسطينية، وتعتمد الحركة في عملها على ثلاثة محاور، وهي المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات. للمزيد ينظر: عمر البرغوثي، حركة مقاطعة (إسرائيل) (BDS)، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (المجلد 25، العدد 99، صيف 2014)، ص ص 20 – 28. كذلك: عمرو سعد الدين، السياق الفلسطيني لنشوء حركة مقاطعة (إسرائيل) (BDS)، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (المجلد 28، العدد 109، شتاء 2017)، ص ص 64 – 75.

[1] تايمز أوف إسرائيل، رئيسة الوزراء البريطانية تصف إسرائيل "بمنارة للتسامح" وتدين معاداة السامية في حزب العمال، 2016.
http://ar.timesofisrael.com

القدس وهضبة الجولان أو شراء عقارات من المستوطنات، أي ان الحكومة البريطانية تعارض مقاطعة (إسرائيل) وبالوقت ذاته أبقت على مقاطعة المستوطنات [1].

وفي السياق ذاته وجهت (تيريزا ماي) دعوة الى (بنيامين نتنياهو) خلال اللقاء الذي جمعهم في لندن في شباط/2017، الى الاشتراك في الذكرى المئوية لوعد بلفور، وبالوقت ذاته طالب الفلسطينيون من بريطانيا الاعتذار عن هذا الوعد، وقد علق (بنيامين نتنياهو) على هذا الحدث قائلاً: "في الوقت الذي يريد فيه الفلسطينيون محاكمة بريطانيا على إعلان بلفور، تدعوني رئيسة الوزراء لهذا الحدث" [2].

ان الغاية من عرض بعض تطورات السياسة البريطانية انما تعطي مؤشرات واضحة بان هذه الحكومة ستكون أكثر ميلاً لـ(إسرائيل) على حساب الفلسطينيين.

الخاتمة

بناءً على ما تقدم يمكن القول: أن عملية السلام التي أعلن عنها الرئيس (جورج دبليو بوش) في العام 2001، لم تسفر عن شيء يذكر، إذ لم تضمن الحد الأدنى من الحقوق للشعب الفلسطيني، وفي المقابل مُنحت (إسرائيل) الضوء الأخضر كي تستمر بعمليات الهدم والاستيطان والاستيلاء وسلسلة من الاعتداءات والإنتهاكات لا حصر لها، متحصنة بذلك بفارق القوة، وبدعم امريكي واضح، واما المفاوضات والمؤتمرات فكانت عبارة عن إدارة للصراع وليس حله، والمفاوضات أصبحت لأجل المفاوضات، وليس لأجل حلول عملية تستند على الحقوق.

وفيما يخص موقف بريطانيا من عملية السلام وكيفية التعامل معها، فان الإدارات البريطانية لم تأتِ بحلول عملية، تفضي الى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية وفقاً لما أقرته خارطة الطريق، بل أكتفت بجملة تصريحات ودعوات في ظل تغاضي وتواطئ واضح مع الجانب (الإسرائيلي) على حساب أصحاب الحق من الفلسطينيين، ومن الواضح أن بريطانيا التي اختارت ان تكون حليفًا وثيقًا للولايات المتحدة فمن غير المتوقع ان تأتي برؤية جديدة او حلول مغايرة لتوجهات السياسة الامريكية، وكيفية تعامل الأخيرة مع القضية الفلسطينية.

---

[1] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية إخفاقات في المركز ونجاحات في الأطراف، في **تقرير مدار الاستراتيجي 2016: المشهد الإسرائيلي 2015** (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد 12، 2016)، ص ص 124 – 125.

[2] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية: الفرص والمخاطر في السياسة والخطاب الدولي الإسرائيلي، في **تقرير مدار الاستراتيجي 2017: المشهد الإسرائيلي 2016** (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد 13، 2017)، ص 113.

وعلى صعيد الإنتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين فقد تعددت أشكالها، وأصبحت حالة مستمرة لا تتوقف، والملاحظ ان جملة الادانات الرسمية الصادرة عن الحكومة البريطانية بحقها لم تحدث تغيرًا على أرض الواقع، إذ لم يتوقف الاستيطان وهدم منازل الفلسطينيين، كما لم يتم وضع حد لممارسات سلطات الاحتلال (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين من قتل واعتقال وسوء معاملة وغيرها، مما يدل على ان الإنتهاكات (الإسرائيلية) لم تكن خافية على الحكومة البريطانية، إلا أن الأخيرة لم تتخذ الخطوات الكافية لوضع حد لهذه الإنتهاكات المستمرة.

وعلى ضوء المعطيات السابقة نصل إلى الاستنتاجات الاتية:

1- أن بريطانيا تتحمل المسئولية السياسية والقانونية والأخلاقية على كل ما لحق بالفلسطينيين من ضرر مادي ومعنوي.

2- ان قرارات وأفعال الحكومة البريطانية تجاه القضة الفلسطينية أكدت بأنها الحليف الاستراتيجي (لإسرائيل)، وعليه فمن غير المتوقع أن تأتي بأي قرار أو عمل من شأنه أن يغير هذا الوضع الذي أسسته بناءً على اتفاقيات ومعاهدات تعود الى مطلع القرن الماضي، والتي أصبحت راسخة لدى صُناع القرار البريطاني.

3- أن مستقبل السياسة الخارجية البريطانية ستكون في غير صالح القضية الفلسطينية، بحكم العلاقات الوثيقة التي تربط الحكومة البريطانية بـ(إسرائيل).

Conclusion:

Based on the above, it can be said that the peace process announced by President George W. Bush in 2001 did not yield significant results. It failed to guarantee the minimum rights for the Palestinian people, while granting Israel the green light to continue with demolitions, settlements, seizures, and a series of countless attacks and violations, fortified by a significant power imbalance and explicit American support. Negotiations and conferences became a management of the conflict rather than a resolution, and negotiations became an end in themselves rather than a means to achieve rights-based practical solutions.

Regarding Britain's stance and approach towards the peace process, British administrations did not offer practical solutions that would lead to a peaceful settlement of the Palestinian issue and the establishment of a Palestinian state as outlined in the roadmap. Instead, they settled for mere statements and calls while

clearly turning a blind eye and colluding with the Israeli side at the expense of the rights of the Palestinians. It is evident that Britain, having chosen to be a close ally of the United States, is unlikely to present a new vision or alternative solutions that diverge from American policy and its approach to the Palestinian issue.

Regarding Israeli violations against Palestinians, they have taken various forms and have become an ongoing state of affairs that shows no signs of stopping. The official condemnations issued by the British government have not brought about any tangible change on the ground. Settlements continue, Palestinian homes continue to be demolished, and Israeli authorities continue their practices of killing, detaining, mistreating, and other forms of violations against Palestinians. This indicates that Israeli violations were not unknown to the British government, yet it has not taken sufficient steps to put an end to these ongoing violations.

Based on the aforementioned information, the following conclusions can be drawn:

1. Britain bears political, legal, and moral responsibility for all the material and moral harm inflicted upon Palestinians.

2. The decisions and actions of the British government towards the Palestinian cause confirm its strategic alliance with Israel. Therefore, it is not expected to make any decision or take any action that would alter this situation, which has been established based on agreements and treaties dating back to the beginning of the last century and has become deeply ingrained in British decision-makers.

3.The future of British foreign policy is likely to be unfavorable to the Palestinian cause, given the close relationship between the British government and Israel.